

البرنامج الانتخابي لحزب العدالة والتنمية لاقتراع 25 نونبر 2011



حزب العدالة والتنمية
Parti de la Justice et du Développement



حزب العدالة والتنمية
Parti de la Justice et du Développement

من أجل مغرب جديد مغرب الحرية والكرامة والتنمية والعدالة



التقديم

قناتنا : المغرب بإمكاناته البشرية ورصيده الحضاري وقدراته الطبيعية وموقعه الجغرافي مؤهل لضمان الكرامة لأبنائه وتحقيق التنمية واكتساب موقع متميز ضمن الدول الصاعدة.

غايتنا : بناء مغرب جديد... مغرب الحرية والكرامة والتنمية والعدالة.

تشخيصنا : رغم ما تتوفر للحكومة من إمكانات استثنائية فقد أخفقت في تحقيق التنمية الموعودة وفرطت في التوازنات الاقتصادية التي كلفت الشعب المغربي تضحيات كبيرة. هذا الإخفاق هو نتيجة طبيعية للاختلالات الحادة في مقاربة تدبير الشأن العام والقائمة على التحكم والريع والفساد.

محور برنامجنا : التمكين للحكومة الجيدة على المستويات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية والخارجية، والقائمة على الديمقراطية الحقيقة والمسؤولية والمنافسة الشريفة والشفافية والنزاهة والمنظقة من قراءة متتجدة لمرجعيتنا الإسلامية وهويتنا المغربية المتعددة المكونات، من أجل استثمار أمثل للإمكانات والفرص.



برنامج حزبنا هو تعاقد مع المغاربة في إطار الدستور الجديد، وتعبير عن التزام متبادل في إطار الصراحة والمسؤولية والثقة.

التقديم

إن تصورنا في حزب العدالة والتنمية للمجتمع المنشود يقوم على التطلع إلى بناء مجتمع متوازن ومستقر ومتضامن ومزدهر، قوامه طبقة وسطى واسعة مع نظام تضامني يحقق العيش الكريم لفقراءه ويوفر الأمان وشروط الفعالية والمسؤولية الاجتماعية لأغنيائه.

إن السياسات المتبعة أدت إلى وضع المغرب على طريق القطيعة بين فقراءه وأغنيائه مع الإضعاف المتزايد للطبقة الوسطى، وما يؤدي إليه من انتشار للفساد والنهب والريع ومصادمة اختيارات المجتمع وهوئته وتآكل القيم الإيجابية فيه، وهو مسار أفضى إلى إنتاج نظام تحكمي وصل إلى نهايته وأصبح عاجزا عن تمكين بلادنا من موقع ريادي بين الدول، ونعتقد أن إيقاف هذا المسار أصبح خيارا حتميا لا مفر منه لاسيما في ظل الربيع الديمقراطي.

إن مسؤوليتنا هي في دعم انحراف بلادنا في هذا المسار الجديد المنبع من تطلعات الشعب المغربي والذي رافقناه مع الخطاب الملكي لـ 9 مارس وبعده المراجعة الدستورية وحاليا ونحن نستعد لخوض الانتخابات النيابية لـ 25 نوفمبر 2011.



التقديم

- إن حزب العدالة والتنمية وهو يخوض الاستحقاقات الانتخابية بعزم وتصميم على كسبها، يتقدم للشعب المغربي بمقاربة جديدة ترتكز على ثلاثة خيارات:
- جعل الدولة في خدمة المواطن والتأكيد على مركزية الإنسان باعتباره محورا وهدفا لبرامج التنمية.
 - إطلاق المبادرة وتحرير طاقات الإنسان المغربي في التنافس والإنتاج والقطع مع اقتصاد الريع والاحتياط.
 - إرساء نظام فعال في التضامن والتوازن الاجتماعي وتصحيح الفوارق والعدالة في توزيع الثروة.
- وهي خيارات يتوقف النجاح فيها على ثلاثة دعامات:
- تجديد نظام القيم في نطاق المرجعية الإسلامية والهوية المغربية المتعددة المكونات.
 - إصلاح فعلى لنظام التعليم.
 - إصلاح شامل للقضاء.

6- الأهداف الخمس الكبرى لبرنامج العدالة والتنمية :

1. مواصلة بناء دولة المؤسسات والديمقراطية ومكافحة الفساد

2. بناء اقتصاد وطني قوي وتنافسي ومنتج وضامن للعدالة الاجتماعية

3. بناء مجتمع متماسك ومتضامن ومزدهر، قوامه أسرة قوية وشباب رائد،

وأساسه مدرسة التميز ومقومات الكرامة

4. إحياء وتجديد نظام القيم المغربية الأصلية على أساس من المرجعية الإسلامية والهوية المغربية

5. صيانة السيادة وتعزيز الإشعاع المغربي والريادة الخارجية

الفاعلون

▪ استثمار حصيلة عمل اللجان الحزبية الموضوعاتية وخبرة البرنامج الانتخابي لـ 2007
عمل جماعي تشاركي لتحديد الإشكاليات المركزية والفرعية واقتراح حلول وفق منهجية محددة
في تقييم السياسات العمومية
مشاركة 20 لجنة موضوعاتية ولجنة مركزية ضمت 25 إطاراً لهم تراكم معرفي وعملي في المجال

المراجعات

- ❖ الانطلاق من البرنامج العام للحزب
- ❖ اعتماد القاعدة الإحصائية لمؤسسات وطنية ودولية
- ❖ إدماج خبرة العمل البرلماني وحصيلته واستثمار وثائق الحزب (برنامج 2007 ومذكرات الحزب الاقتراحية)
- ❖ تطوير الأفكار البرنامجية بلقاءات مع خبراء ومتخصصين في القضية الإشكالية
- ❖ الاستفادة من تجارب أحزاب من دول أخرى

الأهداف

- تشخيص لأهم التحديات
- بلورة مقاربة بديلة للتنمية
- إجراءات نوعية بمؤشرات دقة

المغرب الحالي

تضخم الفوارق وتفاقم العجز وتراجع المؤشرات
رغم ما تتوفر من إمكانات استثنائية



المغرب الاجتماعي

- 1- مؤشر التنمية البشرية: 114 من أصل 182
- 2- الفقر: وجود 8.5 مليون معوز
- 3- السكن: 700 ألف وحدة في العجز وبقاء 43 مدينة صفيحية مع زيادة 117 ألف منزل صفيحي، والإنجاز الفعلي 30-35 ألف سكن اجتماعي
- 4- البطالة وبطالة حاملي الشهادات: أزيد من مليون ضمنهم 24 % من حاملي الشهادات،
- 5- الأمية: 30 %
- 6- الهدر المدرسي: 10.8 % في الثانوي الإعدادي، الهدر الجامعي 18 % السنة الأولى من الإجازة
- 7- وفيات الأطفال دون الخامسة والأمهات عند الولادة: 30 طفل دون سن سنة في ألف ولادة، 112 وفاة أم في 100 ألف ولادة في سنة 2010، 26 % نسبة الحرمان من الوصول للصحة
- 8- الطلاق: 60 ألف حالة طلاق سنويا بمعدل حالة طلاق في مقابل 5 حالات زواج وقبل عشر سنوات حالة طلاق مقابل 7 حالات زواج
- 9- مديونية الأسر: 26 % من القروض موجهة للأسر بقيمة 169 مليار درهم



المغرب الاقتصادي



1- النمو: تراجع معدل النمو غير الفلاحي من 5.5% بين 2004 و2007 إلى 3.2% بين 2008 و2011.

2- التنافسية ومناخ الاعمال: 73 من أصل 142 بخصوص التنافسية، و94 في سهولة الاعمال من أصل 183 مقارنة مع تونس المرتبة في 46 في المؤشر الخاص بسنة 2012.

3- الرتبة 97 في مجال حماية المستثمرين مقارنة مع تونس 46 في مؤشر سهولة الاعمال لسنة 2012.

4- العجز الخارجي: 48% نسبة تغطية الصادرات للواردات بعجز 149 مليار درهم، وارتفاع الدين الخارجي إلى 92 مليار درهم في 2011 مقابل 65 مليار درهم في 2006.

5- العجز الداخلي : الدين العام يمثل 55% من الناتج الداخلي الخام.

6- التركيز في الصادرات والسياحة والاستثمارات: 60% من المبادرات، 80% من الاستثمارات الخارجية، و 80% من السياح الوافدين تم مع شريك رئيسي هو الاتحاد الأوروبي.

7- تمركز الثروة والفارق بين الجهات والفئات: 10% يستهلكون 50% من الناتج الداخلي، و5 جهات تنتج 60% من الناتج الداخلي.

8- الفعالية الضريبية : الرتبة 112 من أصل 183 (17 أداء ، و238 ساعة وكلفة الضريبة 49.9% من الأرباح) مقارنة مع تونس ذات الرتبة 64 (8 أداء ، و144 ساعة رغم ارتفاع كلفة الضريبة 62% من الأرباح)

9- التمويل : 34% من الناتج الداخلي الخام حاجيات التمويل في مقابل 30% من الناتج الداخلي الخام من الادخار

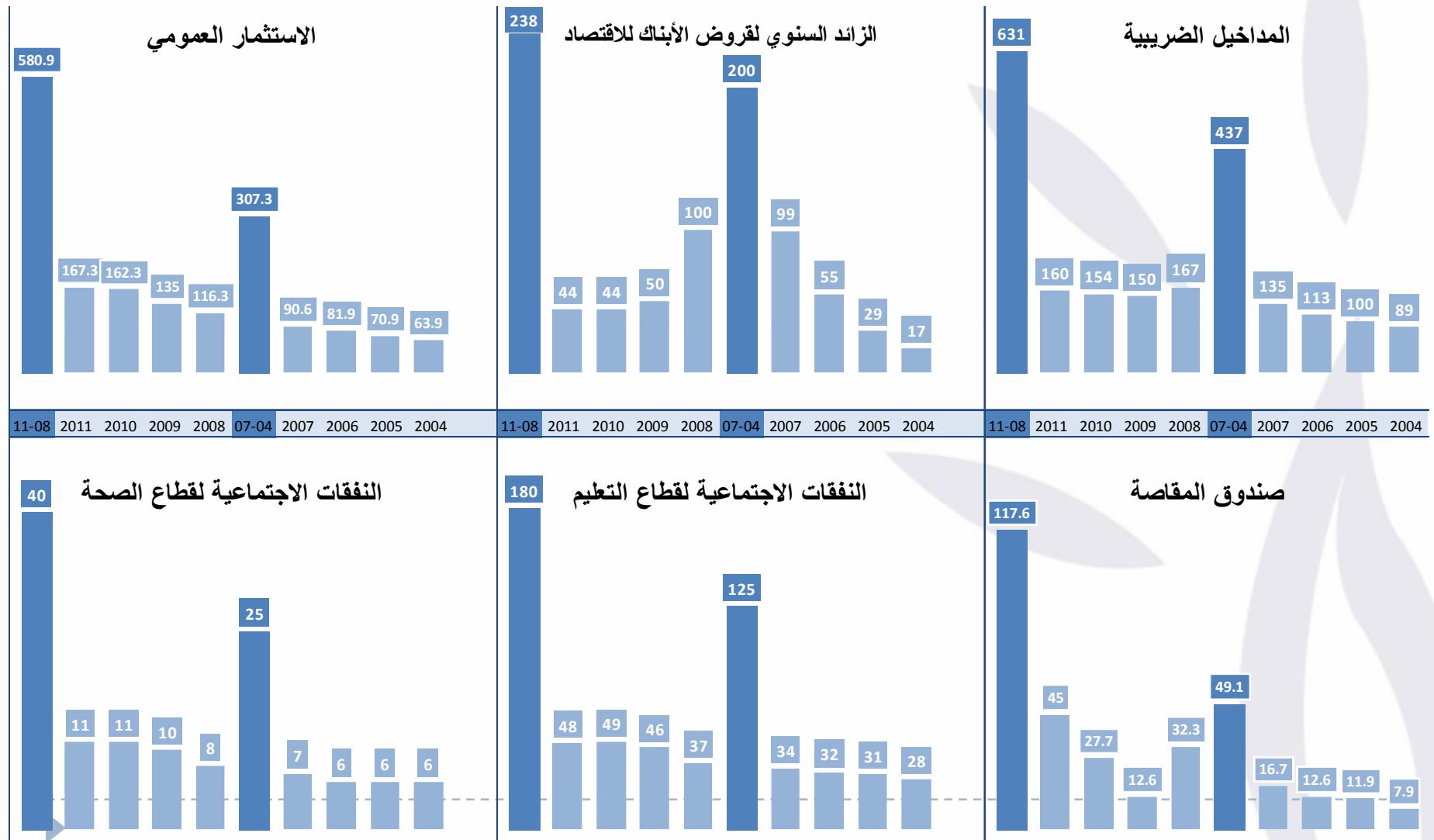
المغرب السياسي

- 1.** المشاركة السياسية: أقل من 1% نسبة الانخراط في الأحزاب السياسية لسنة 2010، و 52.4% نسبة المشاركة في الانتخابات الجماعية لـ 2009 ونسبة مشاركة في الانتخابات التشريعية لـ 2007 بلغت 37%.
- 2.** المشاركة المدنية: أقل من 2.8% نسبة انخراط الشباب دون 35 سنة في الجمعيات.
- 3.** حرية الصحافة: 132 بحسب ترتيب مراسلون بلا حدود لسنة 2011.
- 4.** فعالية القضاء: الرتبة 89 من أصل 183 في مجال إنفاذ العقود والإلتزام بها مقارنة مع تونس ذات الرتبة 76 بحسب مؤشر سهولة الأعمال لـ 2012.
- 5.** فعالية الخدمات العمومية: الرتبة 75 في مجال الحصول على رخص البناء (97 يوم و15 مسطرة في المغرب) و الرتبة 144 في تسجيل الملكية (75 يوم و8 مساطر) وتونس الرتبة 65 بـ 39 يوم و4 مساطر بحسب مؤشر سهولة الأعمال لـ 2012.
- 6.** الرشوة: الرتبة 85 في 2010 بعد أن كانت 79 في 2007
- 7.** الجريمة: 391 ألف مشتبه فيه قدم للعدالة في 2010
- 8.** المخدرات: الرتبة الأولى في إنتاج مخدر القنب الهندي بحسب تقرير الأمم المتحدة لـ 2011 بـ 47 ألف و500 هكتار مساحة مزروعة.



التنمية المهدورة رغم الإمكانيات الاستثنائية

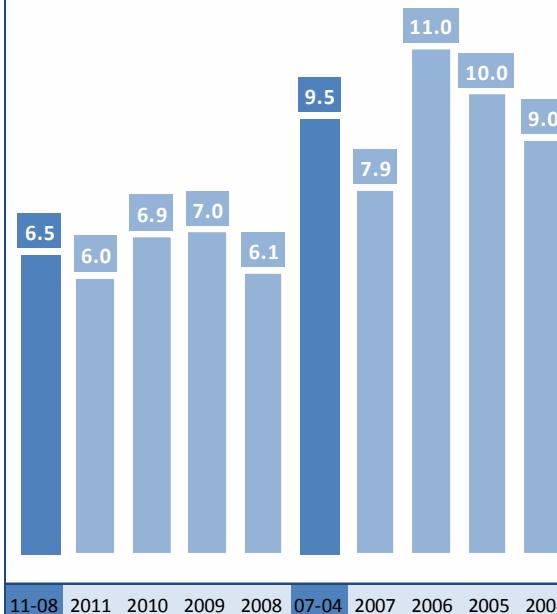
الإمكانات الاستثنائية (مليار درهم)



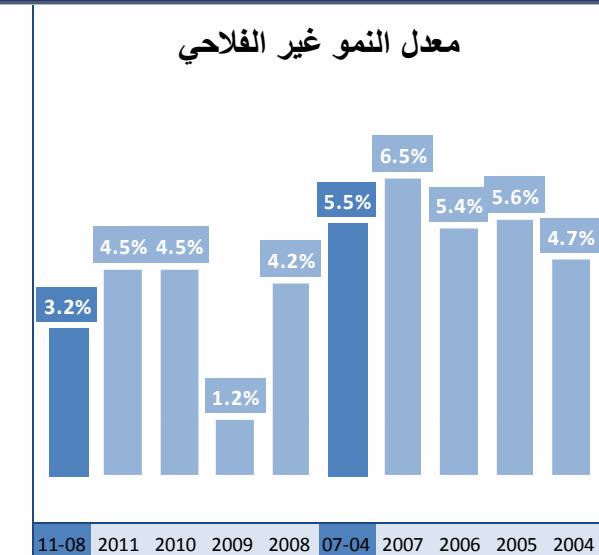
التنمية المهدورة رغم الإمكانيات الاستثنائية

الحكومة فرطت في الإطار الاستثنائي وأهدرت الإمكانيات دون أن تحقق النمو

احتياطات العملة الصعبة بالشهر



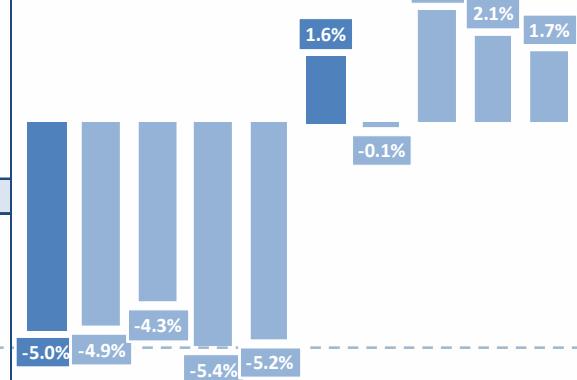
معدل النمو غير الفلاحي



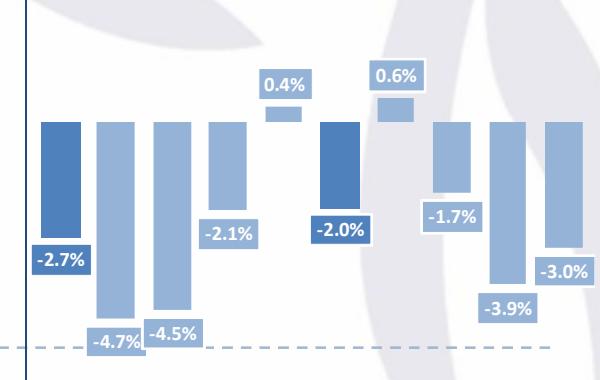
معدل النمو



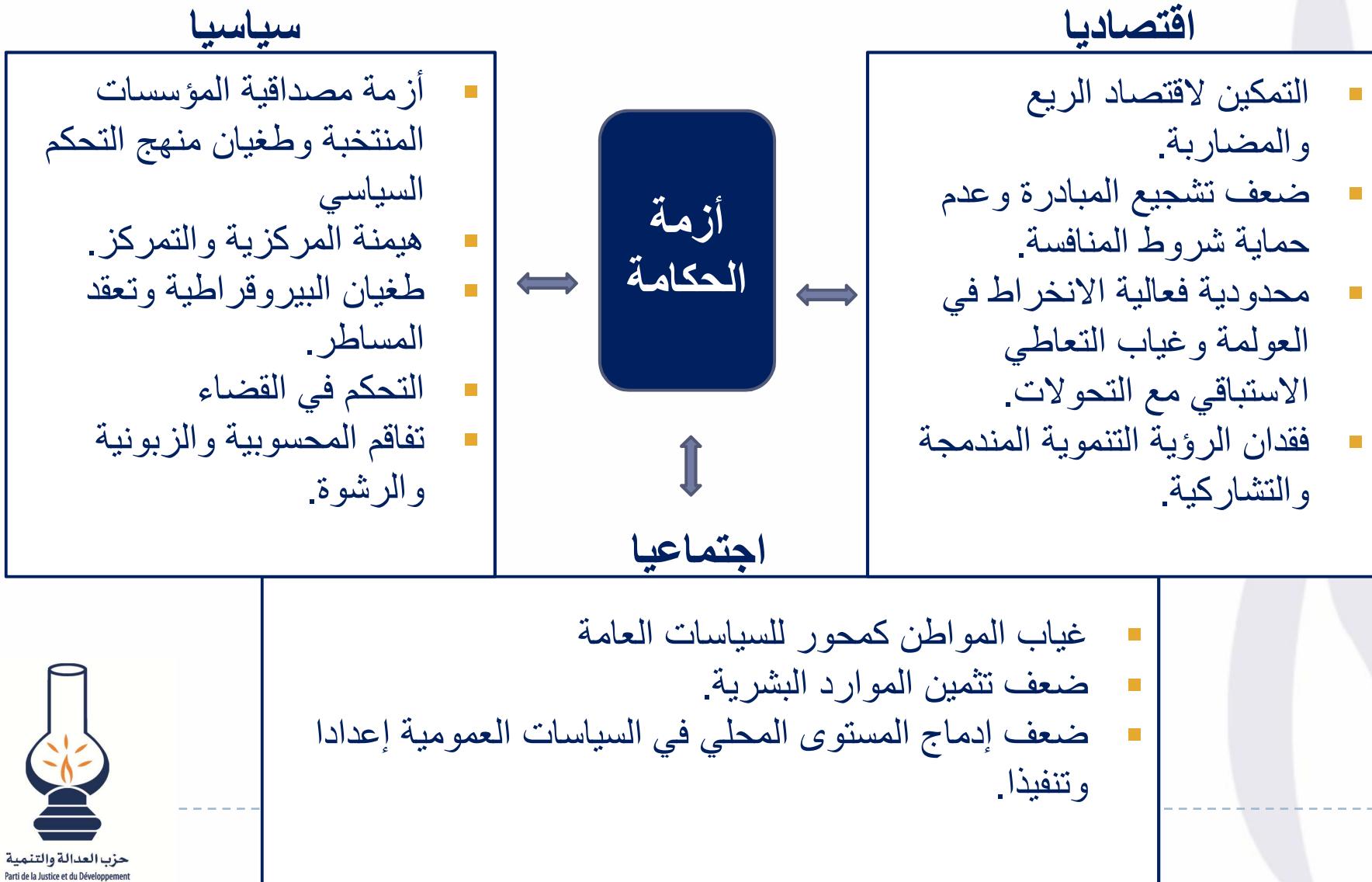
رصيد الحساب الجاري لميزان المدفوعات



رصيد الميزانية



لماذا فشلت السياسات في استثمار الإمكانيات لمصلحة التنمية؟



أية مقاربة لبناء مغرب جديد؟

سياسيًا

- إعادة الاعتبار لمصداقية المؤسسات
- مراجعة دور الدولة نحو القيام بمهام الريادة الإستراتيجية والتشييط والتقنين وتصحيح الفوارق وبناء الرؤية المندمجة، وتقليل تدخل الدولة إلى الحد الأدنى اللازم
- إدماج فعال ومتشاركي للمستوى المحلي والمجتمع المدني في إعداد السياسات العمومية.
- تبسيط المساطر وإقرار استقلال القضاء ونزاهته وفعاليته.

حكامة جديدة

اجتماعيا

- التمكين للاستثمار المنتج للثروة وضمان الشفافية وحماية المبادرة الحرة والمنافسة ودعم الجودة والمنتج الوطني.
- فصل نظام الإنتاج عن نظام التضامن الانخراط الفعال والإيجابي في العولمة والتعاطي الاستباقي مع الفرص والتحولات
- تنويع مصادر تمويل الاقتصاد الوطني مع إقرار آليات استدامة برامج التنمية



توفير شروط العيش الكريم للمواطن وتعزيز التنمية البشرية
اعتماد سياسات إرادية موجهة إلى تقوية الطبقة الوسطى.

العمل على إدماج الفئات المهمشة والتكافل بالشراائح في وضعية صعبة.

تمكين القيم الإيجابية القائمة على العمل والنزاهة والعدل والمسؤولية في المجتمع
اعتماد نظام الاستحقاق والتمكين للكفاءات الوطنية

5 توجهات کبری





الأهداف الرقمية للبرنامج

المؤشرات الاقتصادية المستهدفة

4. رفع معدل الدخل الفردي بـ 40 في المائة في الخمس سنوات القادمة.
5. التحكم في عجز الميزانية في حدود 3 في المائة من الناتج الداخلي الخام.
6. تحسين ترتيب المغرب في مؤشر التنافسية إلى 60 ومؤشر سهولة الأعمال إلى .70.
7. مضاعفة مردودية الاستثمار العمومي.
8. توسيع استفادة المشاريع الاستثمارية من التحفizات الاستثنائية بخفض حد الاستثمار المؤهل من 200 مليون درهم إلى 100 مليون درهم.
9. إشراك المقاولات الوطنية المتوسطة والصغرى في تنفيذ الصفقات العمومية الكبرى بنسبة 30 % على الأقل.
10. إصلاح ضريبي فعال:
 - تخفيض العبء من الضريبة على الدخل عن الفئات الدنيا والمتوسطة ورفع مساهمة ذوي الدخول العالية.
 - خفض نسبة الضريبة على الشركات في أفق اعتماد 25% و تشجيع إدماج القطاع غير المهيكل وتقوية مساهمة المقاولات المتوسطة والصغرى في مجهود التشغيل عبر رفع سقف المعاملات الالزامية لتطبيق نسبة 15 % إلى 5 مليون درهم.
 - إقرار منظومة جديدة للضريبة على القيمة المضافة في أفق إعفاء المواد الأساسية على المستويين الغذائي والطبي وتطبيق 30 % على المواد الكمالية و تثبيت وتوحيد السعر العادي على عموم المواد.



1. معدل النمو المستهدف
7 في المائة

2. خفض معدل البطالة
بنقطتين

3. تقليل معدل الفقر
بالنصف

الأهداف الرقمية للبرنامج

المؤشرات الاجتماعية المستهدفة

تحسين ترتيب المغرب في مؤشر مناهضة الفساد العالمي إلى 40 في 2010 (85).

تقليل نسبة الأمية العامة إلى 20% في أفق 2015 و 10% في أفق 2020، والقضاء على أمية الفئة العمرية 15 - 24 سنة في أفق 2015.

الاحتضان المدرسي لأسر برنامج "مدن بدون صفيح" والمقرر عددها بـ 350 ألف أسرة والأسر المعنية ببرنامج المبادرة الوطنية للتنمية البشرية.

مضاعفة الرعاية الصحية للطفل والأم بما يؤدي إلى تقليل معدل وفاة الأطفال دون الخامسة في الألف والأمهات أثناء الولادة إلى النصف.

مضاعفة عدد وحدات السكن الاجتماعي المنجزة فعليا.

اعتماد منحة للتدريب لـ 100 ألف سنوياً قبل على سوق الشغل.

رفع الحد للأدنى من الأجور إلى 3000 درهم شهريا.

رفع الحد الأدنى للمعاشات إلى 1500 درهم شهريا.

.3

.4

.5

.6

.7

.8

.9

.10



1- تحسين ترتيب المغرب في مؤشر التنمية البشرية إلى ما دون المرتبة 90

2- الوصول إلى 1.5 % من الناتج الداخلي الخام في مجال البحث العلمي قبل نهاية 2015.

1 موصلة بناء دولة المؤسسات والديمقراطية ومكافحة الفساد

- .1 التأهيل الدستوري والتشريعي والمؤسساتي
- .2 النهوض بنظام الحكومة ومكافحة الفساد وإصلاح الإدارة وإعادة الاعتبار للخدمة العمومية وإرساء الجهوية المتقدمة
- .3 إعادة الاعتبار للموارد البشرية والنهوض بدورها في الحياة العامة والإدارة العمومية
- .4 النهوض بفعالية السلطة القضائية وتوفير شروط نزاهتها
- .5 تكريس عهد جديد في مجال الحريات وحقوق الإنسان



2 بناء اقتصاد وطني قوي وتنافسي ومنتج وضامن للعدالة الاجتماعية

- .1 اعتماد مقاربة جديدة للتنمية الاقتصادية مبنية على
الحكامة الجيدة
- .2 رفع تنافسية الاقتصاد الوطني
- .3 تفعيل قواعد الشفافية والنزاهة والفعالية
وتطويرها وإنهاء الاحتكار في النظام الاقتصادي
- .4 اعتماد نظام جديد للمالية العمومية والإطار
الضربي قائم على التبسيط والفعالية والإدماج
- .5 إقرار نظام فعال وعادل لتوزيع ثمار النمو
- .6 تقوية الطبقة الوسطى ومكافحة الفقر ومحاربة
البطالة



3 بناء مجتمع متماسك ومتضامن ومزدهر، قوامه أسرة قوية وامرأة مكرمة وشباب رائد، وأساسه مدرسة التميز ومقومات الكرامة

- .1 إطلاق مدرسة التميز، وبناء ريادة الجامعة المغربية في التكوين والإشعاع والبحث العلمي.
- .2 سياسة صحية فعالة وناجعة وذلك بضمان حق التطبيب في كل الأحوال
- .3 اعتماد مقاربة جديدة للسكن اللائق وال الكريم تقوم على تسهيل شروط الولوج للسكن والتمويل لمختلف الفئات وتقليل العجز السكني إلى النصف
- .4 تقوية الأسرة عبر تشجيع بناء الأسرة، وتدعم شروط استقرارها، واعتماد سياسة فعالة للنهوض بوضع المرأة
- .5 إقرار تنمية اجتماعية فعالة واعتماد سياسة جماعية منصفة
- .6 إحداث بنيات التأطير والتوجيه والتأهيل الموجهة إلى الشباب، وتوفير شروط نهضة رياضية سليمة
- .7 العناية بذوي الاحتياجات الخاصة



4 إحياء وتجديد نظام القيم المغربية الأصيلة على أساس من المرجعية الإسلامية و الهوية المغربية

1. اعتماد وتنزيل منظومة وطنية لقيم الحرية والمسؤولية والنزاهة والشفافية والعلم والعمل والتضامن تؤطر مجموع السياسات العمومية
2. اعتماد سياسة لغوية وطنية قائمة على التنوع وصيانة الوحدة وضمان الانفتاح وتحقيق السيادة اللغوية
3. اعتماد سياسات إعلامية وثقافية وفنية تعيد الاعتبار للهوية المغربية والإنسان المغربي وقائمة على المواطنة والحرية والمسؤولية والإبداع



5 صيانة السيادة وتعزيز الإشعاع المغربي ورفع الفعالية الخارجية

.1

مقاربة مندمجة وفعالة في تعزيز الوحدة الترابية ومعالجة قضية
سبتة ومليلية المحتلتين

.2

إدماج المغاربة المقيمين في الخارج في الإستراتيجية الدبلوماسية
والسياسات الوطنية

.3

المحافظة على العلاقات المتميزة مع الفضائيين الأوروبي والأمريكي
واعتماد سياسة أكثر توازنا في تدبير الشراكات وضمان المصالح
المتبادلة والعادلة.

.4

تعزيز العلاقات مع الفضاء العربي والإسلامي والإفريقي باعتباره
العمق الاستراتيجي والتاريخي والجغرافي

.5

تجديد الدبلوماسية الوطنية، من خلال إعادة النظر في سياسة
التعيينات وبناء نظام الحكماء الجيدة، واعتماد المقاربة
الديمقراطية والمشاركة والمهنية



الإجراءات البرنامجية



1 موصلة بناء دولة المؤسسات والديمقراطية ومكافحة الفساد

- .1 التأهيل الدستوري والتشريعي والمؤسساتي
- .2 النهوض بنظام الحكومة ومكافحة الفساد وإصلاح الإدارة وإعادة الاعتبار للخدمة العمومية وإرساء الجهوية المتقدمة
- .3 إعادة الاعتبار للموارد البشرية والنهوض بدورها في الحياة العامة والإدارة العمومية
- .4 النهوض بفعالية السلطة القضائية وتوفير شروط نزاهتها
- .5 تكريس عهد جديد في مجال الحريات وحقوق الإنسان



1 موصلة بناء دولة المؤسسات والديمقراطية ومكافحة الفساد

1- التأهيل الدستوري والتشريعي والمؤسسي

- .1 اعتماد مخطط لاصلاح التشريعي الشامل من أجل تطوير الإنتاج التشريعي وتحديث المنظومة القانونية
لبلادنا على ضوء الدستور الجديد مع البدء بالقوانين التنظيمية ذات الأولوية
- .2 وضع الإطار القانوني وإرساء المؤسسات الدستورية الجديدة وفق منهجية تشاركية وتأويل ديمقراطي
- .3 اعتماد وتقديم دراسات للأثر القانوني لمشاريع القوانين واعتمادها كأساس للتحيين والمراجعة والتطوير
- .4 تقيين وضبط دور الأمانة العامة للحكومة وإعداد برنامج مندمج لتأهيل مصالح التشريع في القطاعات الوزارية
- .5 إحداث مركز للخبرة التشريعية والافتراض القانوني في البرلمان
- .6 تفعيل مسطرة مرافق النصوص التنظيمية التطبيقية للنصوص التشريعية



1 موصلة بناء دولة المؤسسات والديمقراطية ومكافحة الفساد

2- النهوض بـنظام الحكمـة ومكافحة الفساد وإصلاح الدولة وأنظمة الخدمة العمومية وإرساء الجـهـوية المتقدمة

7. إرساء الجـهـوية المتقدمة على أساس تعزيز الديمقراطية واعتماد تقطيع جـهـوي يضمن تحقيق أهداف التنمية الاقتصادية والاجتماعية والبيئية و تعميق مسلسل اللامركزية الإدارية واللـاتـمرـكـزـيـةـ الإـادـارـيـةـ و إـادـاثـ وزـارـةـ مـخـتـصـةـ فيـ الجـهـوـيـةـ وـ الجـمـاعـاتـ المـحـلـيـةـ
8. إصلاح نظام الجـبـاـيـاتـ المـحـلـيـةـ وـ الجـهـوـيـةـ بماـ يـضـمـنـ الاستـقـلـالـ المـالـيـ وـ التـضـامـنـ وـ تحـديـ قـوـادـعـ تـوزـيـعـ حـصـصـ الجـمـاعـاتـ التـرـابـيـةـ منـ ضـرـائـبـ الدـولـةـ بـقـانـونـ
9. اعتمـادـ المـقـارـبـةـ المـجـالـيـةـ فيـ وـضـعـ وـتـزـيلـ المـشـارـيـعـ فـيـ إـطـارـ سـيـاسـةـ شـمـولـيـةـ لـتأـهـيلـ المـجـالـ وـبـمـنـطـقـ تـكـامـلـيـ بـيـنـ الدـوـلـةـ وـ الجـمـاعـاتـ التـرـابـيـةـ
10. إـعادـةـ النـظـرـ بـشـكـلـ جـذـريـ فـيـ أـشـكـالـ التـدـبـيرـ وـ التـخـطـيطـ فـيـ مـجـالـ إـعـادـةـ التـرـابـ وـ التـعـمـيرـ وـوـضـعـ مـنـظـوـمـةـ مـتـكـامـلـةـ لـتـعـمـيرـ تـدـمـجـ الأـدـوـاتـ التـنـظـيمـيـةـ وـ التـخـطـيطـيـةـ وـالـعـمـلـيـاتـيـةـ وـ التـموـيـلـيـةـ
11. تعـزـيزـ سـيـادـةـ القـانـونـ فـيـ عـلـاقـةـ الـمـوـاـطـنـ بـالـدـوـلـةـ وـتـقـوـيـةـ المـقـارـبـةـ التـشارـكـيـةـ فـيـ بـلـورـةـ وـتـنـفـيـذـ وـتـقـيـيمـ السـيـاسـاتـ العـمـومـيـةـ وـ الـانتـاجـ التـشـريـعيـ
12. مـكـافـحةـ الـفـسـادـ وـتـخـليـقـ الـحـيـاةـ الـعـامـةـ بـإـاطـلـاقـ بـرـنـامـجـ وـطـنـيـ مـنـدـمـجـ لـلـتـحـسـيسـ بـمـخـاطـرـ الـفـسـادـ وـالـتـعـرـيفـ بـالـمـقـتضـيـاتـ الـقـانـونـيـةـ الـمـتـعـلـقـةـ بـمـنـاهـضـتـهـ وـ الـصـراـمـةـ فـيـ تـطـبـيقـ الـمـقـتضـيـاتـ الـقـانـونـيـةـ وـ إـعـادـ مـيـثـاقـ وـطـنـيـ لـلـوـقـاـيـةـ مـنـ الـفـسـادـ وـ تـحـسـينـ نـوـعـيـ لـمـرـتـبـةـ الـمـغـرـبـ فـيـ مـؤـشـرـ النـزاـهـةـ الـعـالـمـيـ وـمـؤـشـرـ مـلـامـسـةـ الرـشـوـةـ
13. تعـزـيزـ الشـفـافـيـةـ وـالـرـقـابـةـ وـالـمـسـائـلـةـ مـنـ خـلـالـ اـصـلاحـ الـأـطـارـ الـقـانـونـيـ للـصـفـقـاتـ العـمـومـيـةـ وـ تـقـوـيـةـ اـخـتـصـاصـاتـ الـمـحاـكـمـ الـمـالـيـةـ وـ اـصـلاحـ أـنـظـمـةـ الـمـفـتـشـيـةـ الـعـامـةـ الـمـالـيـةـ وـ الـمـفـتـشـيـةـ الـعـامـةـ لـلـادـارـةـ التـرـابـيـةـ بـمـاـ يـضـمـنـ فـعـالـيـتـهاـ كـأدـاءـ تـمـكـنـ رـئـيـسـ الـحـكـومـةـ مـنـ مـارـسـةـ مـهـامـهـ فـيـ مـتـابـعـةـ وـتـقـيـيمـ السـيـاسـاتـ العـمـومـيـةـ

1 موصلة بناء دولة المؤسسات والديمقراطية ومكافحة الفساد

3- إعادة الاعتبار للموارد البشرية والنهوض بدورها في الحياة العامة والإدارة العمومية

14. ضمان فعالية ونزاهة التعيين في المناصب العليا عبر إصدار القانون التنظيمي المحدد لمبادئ و معايير التعيين و خاصة منها تكافؤ الفرص والاستحقاق والكفاءة والشفافية

15. ضمان شفافية وفعالية ولوح الإدارة العمومية والتعيين فيها عبر التحديد بموجب قانون لمعايير الولوج والترشيحات أو التعيينات التي يقوم بها الوزراء وتجريم الإخلال بقواعد تكافؤ الفرص والاستحقاق إخراج الميثاق الوطني للاتمركز الإداري إلى حيز الوجود؛

16. مراجعة التشريعات المتعلقة باختصاصات العمال وملاءمتها مع الاختيارات الجديدة للدستور والدور الجديد للدولة

17. إعادة الاعتبار لتكوين النخبة والقياديين للإدارة العمومية والمحلية من خلال دمج المدرسة الوطنية للإدارة والمعهد العالي للإدارة واعتماد أقصى معايير الجودة و التميز و التشبع بروح الخدمة العمومية

18. وضع قانون إطار لمؤسسات الأعمال الاجتماعية لأعوان وموظفي إدارة الدولة والجماعات المحلية

19. وضع برنامج للحركية وإعادة الانتشار بين إدارات الدولة والجماعات المحلية وفيما بينها، للاستجابة لم الميثاق الوطني للاتمركز الإداري



1 موصلة بناء دولة المؤسسات والديمقراطية ومكافحة الفساد

4- النهوض بفعالية السلطة القضائية وتوفير شروط نزاهتها

20. تطوير المنظومة التشريعية للسلطة القضائية عبر إخراج القوانين التنظيمية والعادلة المتعلقة بالقضاء وفق منهجية تشاركية وتأويل ديموقратي لأحكام الدستور وتتوسيع وسائل معالجة النزاعات بإرساء نظام العدالة التصالحية والتحكيمية وتعزيزه ليشمل مختلف النزاعات
21. التشجيع على إحداث مؤسسات خاصة بالتحكيم في مجالات التجارة والأعمال والمال، وربطها بمؤسسات التحكيم الدولية ذات الصلة
22. توفير شروط النزاهة عبر تكثيف مهام التفتيش، الإداري والقضائي وحماية وتشجيع التبليغ عن أفعال الفساد وتحفيز المؤسسات المدنية العاملة في مجال دعم نزاهة القضاء، ومنحها صفة المنفعة العامة
23. رفع فعالية القضاء عبر تعزيز مهنية القضاء النوعي والتعجيل بإنشاء مؤسسة تكوين المحامين وتحديث الإطار القانوني المنظم لمختلف المهن القضائية (المحاماة، التوثيق، الترجمة، الخبرة، المفوضون القضائيون.....) واستحداث نظام قانوني خاص بالاستشارة القانونية وتطوير ورفع جودة التكوين الأساسي والتكوين المستمر والتأهيل المعلوماتي والتقني للمحاكم والغاية بالجانب الاجتماعي والمادي للعاملين في سلك القضاء



1 موصلة بناء دولة المؤسسات والديمقراطية ومكافحة الفساد

5- تكريس عهد جديد في مجال الحريات وحقوق الإنسان

24. اعتماد مخطط تشريعي لتحيين المنظومة القانوني المتعلقة بالحريات على ضوء مقتضيات الدستور وخاصة الواردة في باب الحريات الأساسية.
25. إصلاح الإطار القانوني للمؤسسات الوطنية العاملة في مجال حقوق الإنسان وفق مقتضيات الحكومة الجيدة
26. توفير ضمانات المحاكمة العادلة وتفعيل مبدأ المساواة أمام القضاء بإخضاع الجميع لنفس المساطر والإجراءات ونهج سياسة عدم الإفلات من العقاب
27. مراجعة العقوبات السالبة للحرية في مجال الصحافة
28. تجريم كل خرق للقانون يؤدي إلى الحد من حرية الاجتماع والتجمهر والظهور أو عرقاتها
29. توضيح ونشر الإطار القانوني للأجهزة الأمنية والاستخباراتية والسلطات الإدارية المكلفة بحفظ النظام العام أو استعمال القوة العمومية
30. تجريم كل الأفعال الماسة بسلامة الشخص الجسدية والمعنوية والروحية والهاطة من الكرامة، وترتيب أقصى العقوبات على جرائم الاختطاف والاختفاء القسري والاحتجاز والاعتقال التعسفيين، والتعذيب البدنى والمعنوى، والتمييز العنصري بكل تجلياته، والجرائم ضد الإنسانية واعتبار كل هذه الأفعال جرائم لا تسقط بالتقادم، وغير مشمولة بالعفو الخاص أو العام
31. اعتماد مقاربة مندمجة لإعادة الإدماج في السجون

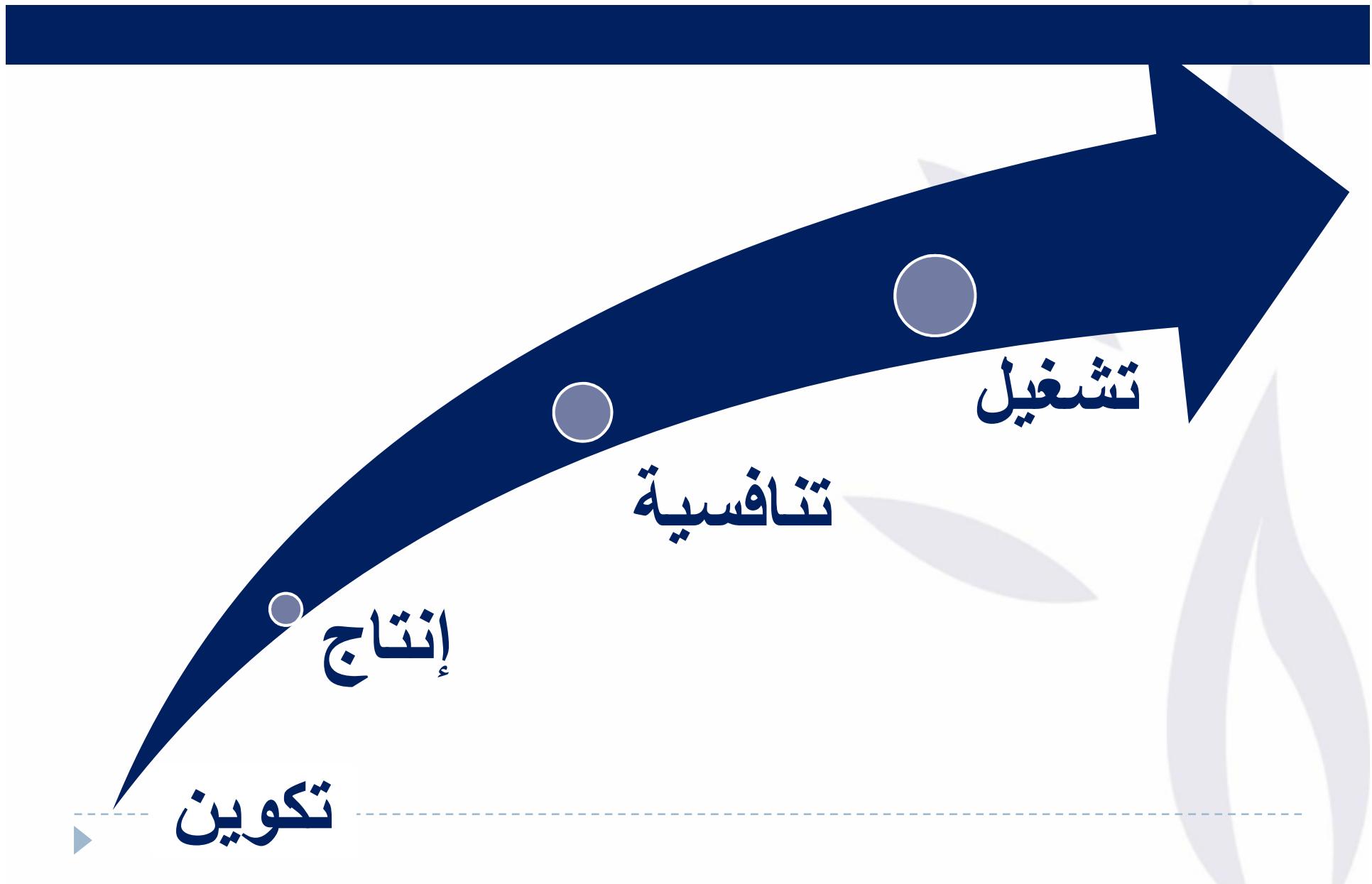


2 بناء اقتصاد وطني قوي وتنافسي ومنتج وضامن للعدالة الاجتماعية

- .1. اعتماد مقاربة جديدة للتنمية الاقتصادية مبنية على
الحكومة الجيدة
- .2. رفع تنافسية الاقتصاد الوطني
- .3. تفعيل قواعد الشفافية والنزاهة والفعالية
وتطويرها وإنهاء الاحتكار في النظام الاقتصادي
- .4. اعتماد نظام جديد للمالية العمومية والإطار
الضريبي قائم على التبسيط والفعالية والإدماج
- .5. إقرار نظام فعال وعادل لتوزيع ثمار النمو وتنمية
الطبقة الوسطى ومكافحة الفقر ومحاربة البطالة
- .6. استراتيجيات قطاعية فعالة للنهوض بـانتاجية
الاقتصاد الوطني



2 بناء اقتصاد وطني قوي وتنافسي ومنتج وضامن للعدالة الاجتماعية



2 بناء اقتصاد وطني قوي وتنافسي ومنتج وضامن للعدالة الاجتماعية

1- اعتماد مقاربة جديدة للتنمية الاقتصادية

32. اعتماد إطار استراتيжи مندمج للتنمية الاقتصادية والاجتماعية 2012-2016، مع بلورة توجهات كبرى للمغرب في أفق 2025.

32. تقييم وإدماج الاستراتيجيات القطاعية الحالية، على أساس التدقيق العلمي والمراجعة الموضوعية لأولوياتها وأهدافها ومصادر تمويلها بما يضمن نجاعتها وديمومتها.

33. اعتماد استراتيجية فعالة في مجال تطوير بنيات الاقتصاد التضامني والتعاوني.

34. دعم الاقتصاد الحقيقي القائم على الإنتاج (الفلاحة ، الصناعة، الطاقة، المعادن، الصيد البحري، التكنولوجيا الجديدة، الخدمات...) وتنوع مصادر النمو مع إعادة الاعتبار للصناعة.

35. سياسة إرادية لإنهاء اقتصاد الريع والاحتكار والهيمنة، والحد من المضاربة.

36. سياسة أفقية لضمان احترام الأنشطة الاقتصادية للمعايير البيئية، والاستغلال الأمثل للموارد الطبيعية، والاستثمار الفعال في الطاقات المتتجدة، ومراعاة الآثار والانعكاسات البيئية للنشاط العمراني والاجتماعي.

2 بناء اقتصاد وطني قوي وتنافسي ومنتج وضامن للعدالة الاجتماعية

2- رفع تنافسية الاقتصاد الوطني

38. معالجة شمولية للاختلالات الهيكلية الخارجية عبر سياسة طموحة لمعالجة التفاقم الهيكلي للعجز التجاري وميزان الأداءات و سن استراتيجية للاستفادة من اتفاقيات التبادل الحر والحد من آثارها السلبية.

39. تنمية الصادرات عبر تنويعها والرفع من جودتها وتنافسيتها ثم تبسيط إجراءات وكففة التصدير والتوجه نحو أسواق جديدة في آسيا وإفريقيا.

40. اعتماد سياسة دفاع تجاري ناجعة قائمة على المعاملة بالمثل وحماية المقاولة والمستهلك وفق المعايير الصحية والبيئية والتقنية مع احترام الاتفاقيات الدولية.

41. وضع سياسة استباقية إزاء تقلبات أسعار المواد الطافية.

42. الحد من تعدد وتدخل المؤسسات المشغلة في مجال إنشاش التصدير ورفع فعاليتها، وتنشيط دور البعثات الدبلوماسية في هذا المجال.



2 بناء اقتصاد وطني قوي وتنافسي ومنتج وضامن للعدالة الاجتماعية

2- رفع تنافسية الاقتصاد الوطني

- 43.** إصدار ميثاق جديد ومحفز للاستثمار على أساس تقييم الإطار الحالي.
- 44.** إشراك المقاولات الوطنية في تنفيذ الصفقات العمومية الكبرى بنسبة 30 % على الأقل، وتشجيع المناولة لفائدها.
- 45.** وضع سياسة استثمارية خاصة بالمغاربة المقيمين بالخارج.
- 46.** إقرار إطار لتتبع الامتيازات المنوحة في إطار اتفاقيات الاستثمار بين الدولة والمستثمرين، ومراقبة نتائجها على مستوى النمو والتشغيل والتنافسية.
- 47.** معالجة إشكاليات تمويل الاقتصاد عبر تنويع ودعم المنتوجات المالية وفتح المجال أمام مؤسسات التمويل في إطار المالية الإسلامية
- 48.** تفعيل وتوسيع دور البورصة في تمويل المقاولات وذلك عبر تقوية الإطار القانوني لسوق الرساميل، ومراجعة طرق حكمتها، والصرامة في معاقبة الممارسات المغرضة بهدف ضمان مصداقية العمليات المالية.

2 بناء اقتصاد وطني قوي وتنافسي ومنتج وضامن للعدالة الاجتماعية

3- إرساء قواعد الشفافية والفعالية والحكامة الجيدة وإنهاء الاحتكار في النظام الاقتصادي وتحسين مناخ الأعمال

- .49. تطوير وتطبيق مقتضيات الشفافية والنزاهة في الصفقات العمومية وتفويت الملك العمومي، وتأطيرها بالقانون.
- .50. إقرار إطار قانوني لمنح الرخص والاستثناءات والامتيازات وإصلاح قانون ومساطر نزع الملكية.
- .51. تفعيل اعتماد المراقبة البرلمانية على المؤسسات العمومية وتقديم تقارير سنوية للبرلمان.
- .52. إخضاع عقود البرامج التي تحدد التزامات الحكومة إزاء المؤسسات العمومية لمصادقة البرلمان.
- .53. تجميع الوزارات المكلفة بالمجال الاقتصادي في إطار قطب وذلك ضمن أقطاب وزارية متGANSE.
- .54. إحداث وكالة وطنية مستقلة للاحصائيات.
- .55. تفعيل نظام الشباك الوحيد.
- .56. إصلاح قضاء الأعمال بتوفير الإمكانيات البشرية والمادية والتأهيل وتقليل الآجال وضمان التنفيذ.

2 بناء اقتصاد وطني قوي وتنافسي ومنتج وضامن للعدالة الاجتماعية

4- نظام جديد للمالية العمومية وللإطار الضريبي قائم على الفعالية والتبسيط والإدماج

57. إصلاح شمولي للإطار القانوني المنظم للقانون المالي وفق قواعد الشفافية والتبسيط والتوحيد والتدبير القائم على النتائج والبرامج.

58. التحكم في العجز في المالية العمومية في حدود 3 في المائة من الناتج الداخلي الخام.

59. إستراتيجية شجاعية لحل الإشكالات الجوهرية للمالية العمومية المرتبطة بالمقاصة والتقاعد. (شفافية سلسلة الدعم وافتتاحها، ضمان الفعالية الاقتصادية والاجتماعية، التمويل عبر ضرائب وموارد خاصة)

60. تأهيل الموارد البشرية في مجال تدبير النفقات العمومية وخاصة في مجال الصحة والتعليم.

61. رفع مستوى شفافية وفعالية الاستثمار العمومي ومضاعفة مردوديته.



2 بناء اقتصاد وطني قوي وتنافسي ومنتج وضامن للعدالة الاجتماعية

4- نظام جديد للمالية العمومية وللإطار الضريبي قائم على الفعالية والتبسيط والإدماج

- . 62. مراجعة السياسة الجبائية في اتجاه جعلها أداة لتوفير الموارد اللازمة للدولة والسياسات العمومية، وتوجيه التنمية الاقتصادية وضمان التنافسية والحفاظ على التوازن بين القطاعات الداخلية، وإعادة التوازن الاجتماعي.
- . 63. بناء الثقة بين المواطن والإدارة في المجال الضريبي وترشيد العلاقة بينهما.
- . 64. إنجاز إصلاح ضريبي شامل يهدف إلى توسيع الوعاء وتخفيف العبء الضريبي في أفق (1) تخفيف العبء من الضريبة على الدخل عن الفئات الدنيا والمتوسطة ورفع مساهمة ذوي الدخول العالية (3) خفض نسبة الضريبة على الشركات في أفق اعتماد 25% و تشجيع إدماج القطاع غير المهيكل و تقوية مساهمة المقاولات المتوسطة والصغرى في مجهود التشغيل عبر رفع سقف المعاملات اللازمة لتطبيق نسبة 15% إلى 5 مليون درهم. (2) اقرار منظومة جديدة للضريبة على القيمة المضافة في أفق إعفاء المواد الأساسية على المستويين الغذائي والطبي و تطبيق 30% على المواد الكمالية و ثبيت و توحيد السعر العادي على عموم المواد و تطبيق نسبة 20% على الأشطر العليا في الماء والكهرباء و إعفاء بناء المؤسسات الدينية والاجتماعية.
- . 65. تحقيق الشفافية والفعالية الإدارية في تنزيل السياسة الجبائية وتحصيل الموارد وتفعيل الرقم الضريبي الموحد للملزمين.
- . 66. ضبط السلطة التقديرية للإدارة في المجال الضريبي و تسريع البت في المنازعات الضريبية وتعزيز المراقبة.

2 بناء اقتصاد وطني قوي وتنافسي ومنتج وضامن للعدالة الاجتماعية

5- إطار فعال لتوزيع ثمار النمو ومكافحة الفقر ومحاربة البطالة وتنمية الطبقة الوسطى

- .71. مضاعفة مردودية وفعالية التشغيل الذاتي بتسهيل ولوح المقاولات الذاتية الجديدة للصفقات العمومية عبر احتضانها من طرف المؤسسات العمومية والمقاولات لتسهيل ولوحها لهذه الطلبيات بالعرض عبر المناولة
- .72. إنشاء منحة شهرية للتدريب في حدود سنتين لفائدة المعطلين حاملي الشهادات
- .73. تحفيز المقاولات على التشغيل عبر تحمل الدولة لواجبات الضمان الاجتماعي لمدة السنتين الأولى.
- .74. وضع آليات فعالة للرصد والوساطة في سوق الشغل ووضع برنامج متكملاً لمواكبة حاجيات سوق الشغل من اليد العاملة المؤهلة ذات الجودة العالية
- .75. تعزيز احترام قوانين الشغل وحماية المشغلين وشروط السلامة والصحة وتنمية ثقافة الحوار داخل المقاولة.
- .76. إطلاق صندوق التعويض على فقدان الشغل وفق نظام تشاركي.
- .77. إطلاق حوار حول تقييم الآثار الاجتماعية والاقتصادية لمدونة الشغل في أفق جعلها أداة لتشجيع الاستثمار والتشغيل.
- .78. تعزيز أنظمة التضامن وتنمية الطبقة الوسطى عبر إصلاح صندوق المقاصة وفق قواعد الشفافية والفعالية الاقتصادية وتطوير نظام الاستفادة منه ليقتصر على الفئات المستحقة، وتعزيز موارده بضرائب تضامنية
- .79. تطوير برامج الحماية الاجتماعية في ظل تنامي الفقر والهشاشة.

2 بناء اقتصاد وطني قوي وتنافسي ومنتج وضامن للعدالة الاجتماعية

6- استراتيجيات قطاعية فعالة للنهوض بإنتاجية الاقتصاد الوطني

تمثل الاستراتيجيات القطاعية المعتمدة رصيدا يستوجب المسائلة و قابل للاستدراك والتطوير وفق:

- .80. منهجية ديموقراطية و تشاركية و علمية في التقييم و الاعتماد
- .81. تدقيق الأولويات والأهداف المرسومة وفق الحاجيات والإمكانات والتطلعات
- .82. استيعاب أعمق لإشكاليات الأمن الغذائي وضمان التنافسية وتوزيع ثمار النمو والتشغيل
- .83. تحقيق الاندماج والالتفافية
- .84. ضمان توفير الموارد البشرية والمالية
- .85. إطار فعال لقيادة الاستراتيجيات القطاعية



3 بناء مجتمع متماسك ومتضامن ومزدهر، قوامه أسرة قوية وامرأة مكرمة وشباب رائد، وأساسه مدرسة التميز ومقومات الكرامة

- 1. إطلاق مدرسة التميز، وبناء ريادة الجامعة المغربية في التكوين والإشعاع والبحث العلمي.**
- 2. سياسة صحية فعالة وناجعة وذلك بضمان حق التطبيب في كل الأحوال**
- 3. اعتماد مقاربة جديدة للسكن اللائق وال الكريم تقوم على تسهيل شروط الولوج للسكن والتمويل لمختلف الفئات وتقليل العجز السكني إلى النصف**
- 4. تقوية الأسرة عبر تشجيع بناء الأسرة، وتدعم شروط استقرارها، واعتماد سياسة فعالة للنهوض بوضع المرأة.**
- 5. إقرار تنمية اجتماعية فعالة واعتماد سياسة جماعية منصفة.**
- 6. إحداث بنيات التأطير والتوجيه والتأهيل الموجهة إلى الشباب، وتوفير شروط نهضة رياضية**
- 7. اعتماد سياسة عمومية للنهوض بذوي الاحتياجات الخاصة**



3 بناء مجتمع متماسك ومتضامن ومزدهر، قوامه أسرة قوية وامرأة مكرمة وشباب رائد، وأساسه مدرسة التميز ومقومات الكرامة

1- إطلاق مدرسة التميز، وبناء ريادة الجامعة المغربية في التكوين والإشعاع والبحث العلمي

- .86. تطوير دور الإدارة المدرسية في برامج تأهيل المؤسسات والمراقبة التربوية وتقدير الأداء وفق نظام التعاقد.
- .86. تعزيز الفاعلين التربويين من أجل التميز والجودة وإطلاق حوار وطني حول إصلاح المنهاج على مستوى كل من جودة البرامج، وتميز المقررات المدرسية ، وفعالية التنظيمات البيداغوجية، ونجاعة أساليب القياس والتقويم ومعاييره.
- .87. إعادة الاعتبار للوظيفة التربوية والأخلاقية والاجتماعية للمدرسة العمومية وتطوير التربية على القيم في المدرسة الوطنية
- .88. وضع استراتيجية جديدة لمكافحة الأمية بهدف تقليل نسبة الأمية العامة إلى 20% في أفق 2016 و 10% سنة 2020، والقضاء على أمية الفئة العمرية 15 - 24 سنة في أفق 2015
- .89. بناء ريادة الجامعة المغربية في التكوين والإشعاع وإرساء أقطاب امتياز جامعية منسجمة مع المؤهلات الجهوية والاحتياجات التنموية لمحيطها و الانفتاح على المنظمات الطلابية ودعمها وتعزيز شروط المشاركة الطلابية في القرار الجامعي
- .90. بناء ريادة الجامعة المغربية في البحث العلمي عبر اعتماد استراتيجية واضحة للنهوض بالبحث العلمي مع تجسيدها مع التوجهات الاجتماعية والاقتصادية لبلادنا



3 بناء مجتمع متماسك ومتضامن ومزدهر، قوامه أسرة قوية وامرأة مكرمة وشباب رائد، وأساسه مدرسة التميز ومقومات الكرامة

2- سياسة صحية فعالة وناجعة

- 91. إقرار نظام صحي عادل ومتكافئ عبر تحقيق الاستفادة أو الولوجية العادلة للخدمات الصحية والانتشار المتكافئ للموارد البشرية**
- 92. إصدار قانون منظم لمهنة، "مساعد الصيدلي"**
- 93. تحسين مستوى صحة الأم والطفل من خلال تخفيض وفيات الأمهات عند الولادة ووفيات الأطفال دون سن الخامسة إلى النصف**
- 94. توسيع قاعدة المستفيدين من أنظمة الحماية الاجتماعية في المجال الصحي والاهتمام أساساً بالفئات غير المعنية بالتفطية حالياً**
- 95. تنظيم وتحديث العرض الصحي الاستشفائي وخاصة قطاع المستعجلات**
- 96. وضع إستراتيجية لتدبير وصيانة التجهيزات الصحية بالمستشفيات**
- 97. وضع إستراتيجية وطنية للصناعة الدوائية قائمة على الجودة والتسعيرة العادلة.**
- 98. وضع نظام يقظة صحية فعال في مواجهة الأوبئة والأمراض المزمنة واعتماد أسلوب التطبيب المتنقل**
- 99. نهج سياسات استباقية لأمراض الشيخوخة والأمراض المزمنة في إطار متغيرات النمو الديمغرافي والتحول الوبائي وأنماط العيش.**
- 100. إدخال إصلاحات شاملة في التكوين والتأطير بكليات الطب والصيدلة والمستشفيات الجامعية مع الاهتمام بالبحث العلمي**



3 بناء مجتمع متماسك ومتضامن ومزدهر، قوامه أسرة قوية وامرأة مكرمة وشباب رائد، وأساسه مدرسة التميز ومقومات الكرامة

3- اعتماد مقاربة جديدة للسكن اللائق والكريم

101. إدماج المشاريع السكنية في إطار سياسة عمرانية مندمجة ومراجعة المقاربة المعتمدة في معالجة السكن غير اللائق وتقليل العجز السكني إلى النصف:

- إدماج إشكالية السكن في إطار منظور أشمل لتنمية وتهيئة المدن والمرافق الحضرية والقروية وإحداث مؤسسات عمومية جهوية متخصصة في تمويل وتدبير مشاريع معالجة أنواع السكن غير اللائق
- إلقاء أهمية خاصة لمعالجة السكن المهدد بالانهيار عبر وضع إطار تنظيمي وقانوني وتدبيري ملائم

102. إدماج تيسير ولوح مختلف الفئات المحتاجة إلى السكن وإنعاش قطاع السكن المعد للكراء

- تشجيع الاستثمار في إنتاج السكن المعد للكراء عبر وضع إطار قانوني يتضمن تحفيزات جبائية وإصلاح النظام القانوني للكراء وتقديم تحفيزات ضريبية للأسر التي تتجه للكراء
- العمل على الحد من ظاهرة المساكن المغلقة عبر سن ضريبة جديدة خاصة

103. الرفع من وتيرة إنتاج السكن الاجتماعي ومضاعفة الوحدات المنجزة، ورد الاعتبار للبعد الكيفي في إعداد وإنشاد المشاريع السكنية

104. اعتماد العدالة بين المستفيدين والمنعشين والعمل على ضبط السوق العقارية وإعادة النظر في قواعد تصميم التهيئة الحضرية.



3 بناء مجتمع متماسك ومتضامن ومزدهر، قوامه أسرة قوية وامرأة مكرمة وشباب رائد، وأساسه مدرسة التميز ومقومات الكرامة

4- تقوية الأسرة واعتماد سياسة فعالة للنهوض بوضع المرأة

105. تقوية الأسرة عبر تشجيع بناء الأسرة، وتدعم شروط استقرارها وتوفير آليات الصلح والوساطة واعتماد مقاربة وقائية وإنمائية في التصدي لتفكك العائلي وظاهرة التشرد.

106. دعم النساء المتكفلات بأسرهن، ومحاربة الفقر والتهميش ذي الأثر الحاد على الأسر.

107. الاهتمام بالأسرة المغربية بالمهجر وحمايتها من التفكك.

108. تفعيل دور المسجد في نشر ثقافة المودة والرحمة والمكارمة داخل الأسرة والمجتمع.

109. تحفيز المرأة على المشاركة في مؤسسات المجتمع المدني، والأحزاب السياسية واعتماد سياسة فعالة للنهوض بوضع المرأة (شروط الشغل، التعليم، الصحة، المشاركة المجتمعية، مكافحة الاستغلال الجنسي، مناهضة العنف) ومراعاة المسؤوليات الأسرية للمرأة والتمييز الإيجابي لصالحها في التعيينات والتكتلifications العامة، وفي مختلف جوانب تنظيم المجتمع وإرساء المجلس الأعلى للأسرة.



3 بناء مجتمع متماسك ومتضامن ومزدهر، قوامه أسرة قوية وامرأة مكرمة وشباب رائد، وأساسه مدرسة التميز ومقومات الكرامة

5- إقرار تربية اجتماعية فعالة واعتماد سياسة جماعية منصفة

- 115.** بلورة سياسة جماعية عمومية، قوامها الالتصاف في التمويل، والشفافية في نشر المعطيات، والاستحقاق في التعين لمناصب التمثيلية الجماعية، والفعالية في برامج التكوين، وتخصيص 10% من الدعم العمومي لمشاريع الجمعيات كنفقات للتسهيل.
- 115.** اعتماد برنامج تلفزي خاص بعمل الجمعيات "جند التنمية" ، وتنمية البرامج الإذاعية ذات الصلة بالعمل الجماعي،
- 116.** رفع فعالية المبادرة الوطنية للتنمية البشرية من خلال تدقيق توجهات المرحلة الثانية، وإحداث وكالة وطنية من مهمتها الإشراف عليها كل برامج مكافحة الفقر والهشاشة،
- 117.** مراجعة سياسة بناء وتجهيز المراكز الاجتماعية من خلال إعطاء الأولوية لضمان التأطير وإمكانيات التدبير،
- 118.** بلورة سياسة عمومية لمواكبة الأنشطة المدرة للدخل ضماناً لنجاحها، تتكلف بموجبها الحكومة بالجوانب الأفقية (دراسة السوق، الدعم التقني، التسويق...)
- 119.** اعتماد الإجراءات الالزمة للرفع من فعالية "المخطط الوطني للعمل الاجتماعي" الخاص بتكوين العاملين الاجتماعيين،
- 120.** إطلاق برنامج "تكافل" لتنمية قيم التضامن وتحسين ولوج الفئات الفقيرة إلى بعض الخدمات العمومية
- 121.** إصدار قانون "الالتقائية" ضماناً لتنسيق البرامج القطاعية التنموية.



3 بناء مجتمع متماسك ومتضامن ومزدهر، قوامه أسرة قوية وامرأة مكرمة وشباب رائد، وأساسه مدرسة التميز ومقومات الكرامة

6- إحداث بنيات التأطير والتوجيه والتأهيل الموجهة إلى الشباب وتوفير شروط نهضة رياضية

- 123. الرفع من مستوى تأطير الشباب**
- 124. اعتماد استراتيجية وطنية مندمجة للشباب،**
- 125. دعم حركة الشبيبة المدرسية والنشاط الطلابي، ودعم الجمعيات الشبابية والحركة الكشفية على قاعدة عقود**

برامج،

- 126. العناية بالمتفوقين والموهوبين والمبدعين الشباب في مختلف الميادين، وتنظيم المهرجانات الموضوعاتية للإبداع الشبابي.**

- 127. تحديث عملية التحفيظ،**
- 128. دعم وتطوير مشاركة الشباب في تدبير الشأن العام،**

- 129. إرساء سياسة رياضية وطنية تستجيب لاحتياجات المجتمع،**

- 130. إصلاح المنظومة القانونية للرياضة،**

- 131. تصحيح اختلالات منطق الاستثمار في المركبات الرياضية الضخمة عوض التجهيزات الرياضية،**

- 132. الاهتمام بالموروث الرياضي المغربي الشعبي**



3 بناء مجتمع متماسك ومتضامن ومزدهر، قوامه أسرة قوية وامرأة مكرمة وشباب رائد، وأساسه مدرسة التميز ومقومات الكرامة

7- العناية بذوي الاحتياجات الخاصة

124. وضع مخطط إستراتيجي جديد يرتكز على نتائج تحين البحث الوطني دقيق حول الإعاقة
125. وضع "إطار تشريعي شامل ومندمج" بهدف تعزيز الإدماج الاجتماعي للأشخاص ذوي الاحتياجات الخاصة إضافة إلى نهج سياسة تقوم على مبادئ التنمية الإدماجية والاحترام الكامل لحقوق الإنسان والمشاركة اللاتمييزية و المقاربة الجهوية.
126. وضع إجراءات تتحمل الحكومة بموجبها النفقات الازمة للأشخاص في وضعية إعاقة بدون دخل وبدون عائل،
127. اعتماد تحفيزات ضريبية للأسر التي تتکفل بالأشخاص في وضعية إعاقة،
128. توفير تأمين يغطي التكاليف الطبية المرتبطة بالإعاقة بشكل كامل.
129. وضع استراتيجيات وطنية للكشف المبكر للانطواء وإحداث مراكز لتكوين الأطر الطبية و الشبه الطبية في ميدان الانطواء في كل مركز جامعي استشفائي وإحداث مركز اجتماعي-تربوی للانطواء في كل جهة
130. إحداث برنامج ومركز وطني للأمراض الوراثية.



4 إحياء وتجديد نظام القيم المغربية الأصيلة على أساس المرجعية الإسلامية والهوية المغربية

- .1 اعتماد وتنزيل منظومة وطنية لقيم الحرية والمسؤولية والنزاهة والشفافية والعلم والعمل والتضامن تؤطر مجموع السياسات العمومية
- .2 اعتماد سياسة لغوية وطنية قائمة على التنوع وصيانة الوحدة وضمان الانفتاح وتحقيق السيادة اللغوية
- .3 اعتماد سياسات إعلامية وثقافية وفنية تعيد الاعتبار للهوية المغربية والإنسان المغربي وقائمة على المواطنة والحرية والمسؤولية والإبداع.
- .4 سياسة إعلامية جديدة لدعم انطلاق إعلام ديمقراطي وحر ومسؤول يعكس التعددية السياسية الثقافية ويخدم الهوية الوطنية ومنخرط في التنمية المجتمعية



4

إحياء وتجديد نظام القيم المغربية الأصيلة على أساس المرجعية الإسلامية والهوية المغربية

1- اعتماد وتنزيل منظومة وطنية لقيم الحرية والمسؤولية والزاهة والشفافية والعلم والعمل والتضامن تؤطر مجموع السياسات العمومية

131. اعتماد سياسة أفقية تشمل مختلف القطاعات الحكومية الإعلامية والثقافية والتعليمية والاجتماعية والدينية، وإقرار آلية لتنسيق فعال بينها من أجل نشر وتنمية القيم الأخلاقية الأساسية لنهضة الأمة والعمل على ترسيختها.



132. جعل وزارة الأوقاف شريكا في البرامج ذات الصلة بقضايا الهوية والقيم في القطاعات الوزارية الأخرى وإيجاد آلية لإسهام الوزارة في البرامج القطاعية الأخرى التي يمكن أن يسهم فيها الوزارة من جانب التوعية الدينية وإطلاق حوار وطني حول تفعيل الزكاة والنهوض بالوقف وفق مشروع نظام وطني للتضامن

133. دعم وتفعيل المؤسسات الدعوية المجتمعية وتيسير مساهمتها في نشر قيم الوسطية والاعتدال ومعالجة تحديات القيم والدين في ظل العولمة المتتسارعة، وفق منظور يشجع قيم الانفتاح الإيجابي والفعال.

4

إحياء وتجديد نظام القيم المغربية الأصيلة على أساس المرجعية الإسلامية والهوية المغربية

2- اعتماد سياسة لغوية وطنية قائمة على التنوع وصيانة الوحدة وضمان الانفتاح وتحقيق السيادة اللغوية

134. إخراج أكاديمية محمد السادس للغة العربية ودعم وتنمية حضور اللغة العربية في جميع المستويات التعليمية من خلال إيلاء الأهمية الكبرى لتكوين المدرسين وتطوير طرائق ووسائل التدريس بإدماج تكنولوجيا الإعلام والاتصال.

135. تطوير استراتيجية تدريس اللغة الأمازيغية بشراكة مع المعهد الملكي للثقافة الأمازيغية واعتماد مادة إضافية تسمى الثقافة الجهوية في البرامج الجهوية تعكس تنوع المغرب في ظل الثوابت الدينية والتاريخية للوطن، مع مضاعفة مردودية برامج تكوين مدرسي الأمازيغية وإقرار نظام لتكوين المستمر، وإقرار مديرية لتدريس الأمازيغية داخل الوزارة الوصية، وإرساء مسالك وشعب خاصة بالأمازيغية بالجامعة المغربية.



136. تقوية التكوين في اللغتين الإنجليزية والفرنسية وتطوير المناهج المعتمدة وتعزيز الساعات المخصصة للمحتوى التعليمي للمادتين مع الانفتاح المتوازن على مختلف الثقافات العالمية.

4

إحياء وتجديد نظام القيم المغربية الأصيلة على أساس المرجعية الإسلامية والهوية المغربية

3. اعتماد سياسات ثقافية وفنية تعيد الاعتبار للهوية المغربية والإنسان المغربي وقائمة على المواطنة والحرية والمسؤولية والإبداع

137. النهوض بالثقافة الوطنية وتقوية انخراطها في جهود التنمية والإصلاح عبر التربية على الروح النقدية في التعامل مع الأعمال الثقافية ومع وسائل الإعلام المرئية والمكتوبة و إدماج ذلك ضمن مناهج التعليم الأساسي.

138. تربية الأطفال على الاستعمال الإيجابي للوسائل وحماية الطفولة والشباب من مخاطرها من مثل الدعاية العنصرية، الغلو والتطرف، الاستغلال الجنسي للأطفال، التحرير على العنف وسن قانون خاص بذلك .

139. إقرار مبدأ الاستثناء في المجال الثقافي من خلال دعم الإنتاج الوطني في المجال الثقافي بمختلف أشكاله.

140. تشجيع الكتاب المغربي، بالتعريف به عن طريق تنظيم لقاءات المؤلفين وجمهور القراء، وإدراجه ضمن الكتب المدرسية المقررة في مختلف المستويات التعليمية، وبإحياء نوادي الكتاب.

141. إقرار سياسية شفافة لدعم الأعمال الثقافية مبنية على معايير موضوعية وإقرار آلية ديمقراطية لتكوين لجن الدعم والمراقبة وتقييم حصيلتها سنويا.



142. إقرار الجهوية على مستوى التسيير الإداري وتحصيص الإمكانيات البشرية والمالية لذلك وتفويت الصالحيات من أجل دعم اللامركزية الثقافية والدعم للإنتاجات

4

إحياء وتجديد نظام القيم المغربية الأصيلة على أساس المرجعية الإسلامية والهوية المغربية

4- سياسة إعلامية جديدة لدعم انطلاق إعلام ديمقراطي وحر ومسؤول يعكس التعددية السياسية والثقافية ويخدم الهوية الوطنية ومنخرط في التنمية المجتمعية

143. دعم اعلام ديمقراطي و حر ومسؤول يعكس التعددية السياسية والثقافية و يخدم الهوية الوطنية ومنخرط في التنمية المجتمعية و تأهيل الموارد البشرية والعناية بالعاملين في القطاع الاعلامي و دعم الإنتاج الوطني والمقاولة الصحفية

144. إقرار قانون يضمن الحق في الولوج إلى المعلومات وترتيب الجزاء على عدم احترام هذا الحق من قبل الإداره .

145. مراجعة قانون الصحافة من أجل تعزيز مبدأ الحرية والمسؤولية في ممارسة المهنة والولوج إليها، وحذف العقوبات السالبة للحرية المرتبطة بحرية الرأي والتعبير

146. إرساء مجلس وطني للصحافة بمثابة سلطة مرجعية مستقلة وتضطلع بضبط الممارسة الصحفية واحترام أخلاقيات المهنة.

147. إقرار سياسة جديدة لدعم الإنتاج الوطني ونشر المنتوج الوطني في وسائل الإنتاج السمعي البصري، وذلك وفق قواعد الجودة والتنافسية والمهنية

148. دعم انتاج برامج اعلامية تهم التعريف بالحضارة المغربية ورصيدها التاريخي وأعلامها الكبار وتعالج قيم النهوض الحضاري المتجدد للأمة المغربية وتدعم تنوعها اللغوي.

149. تحسين صورة المرأة في الإعلام وإقرار إجراءات فعلية للحد من توظيف جسد المرأة كسلعة تجارية تكرس المرأة وتخزلها في بعدها الجنسي.



5

صيانة السيادة وتعزيز الإشعاع المغربي ورفع الفعالية الخارجية

.1

مقاربة مندمجة وفعالة في تعزيز الوحدة الترابية ومعالجة قضية
سبتة ومليلية المحتلتين

.2

إدماج المغاربة المقيمين في الخارج في الإستراتيجية الدبلوماسية
والسياسات الوطنية

.3

المحافظة على العلاقات المتميزة مع الفضائيين الأوروبي والأمريكي
واعتماد سياسة لتصحيح اختلالات الشراكات القائمة وضمان
المصالح المتبادلة والعادلة

.4

تعزيز العلاقات مع الفضاء العربي والإسلامي والإفريقي باعتباره
العمق الاستراتيجي والتاريخي والجغرافي

.5

تجديد الدبلوماسية الوطنية، من خلال إعادة النظر في سياسة
التعيينات وبناء نظام الحكماء الجيدة، واعتماد المقاربة
الديمقراطية والمشاركة والمهنية



5 صيانة السيادة وتعزيز الإشعاع المغربي ورفع الفعالية الخارجية

1- مقاربة جديدة ومندمجة وفعالة في الدفاع عن الوحدة الترابية ومعالجة قضية سبتة ومليلية المحتلتين

150. إطلاق حملة مبنية على رؤية واضحة لمحاورة وتحسيس الدول المساعدة للأطروحة الانفصالية وإقناعها بالحل المغربي

151. مواصلة الضغط لإحصاء اللاجئين في مخيمات الاحتجاز بتندوف وتمتيعهم بحقوقهم الأساسية المتمثلة في الحماية والمساعدة الملائمة وحرية التنقل والعودة الإرادية إلى وطنهم وذويهم.

152. تفعيل الدبلوماسية الموازية على الصعيد البرلماني وجمعيات المجتمع المدني، وتفعيل دور جمعيات الصدقة الموجودة، وتأسيس جمعيات جديدة وتطوير دورها لموازنة الدبلوماسية الرسمية

153. دعم مبادرات المغاربة المقيمين بالخارج وخاصة بالقضية الوطنية.

154. مضاعفة العناية المادية والمعنوية والصحية للأسرى المغاربة والعائدin من تندوف ولعائلاتهم وطي ملف الأسرى والمفقودين ومجهولي المصير في الصحراء.

155. إعادة الاعتبار لعائلات الشهداء والأرامل والمتقاعدين، وإنشاء صندوق لكافلة أبناء وأسر المحتجزين ورعاية المرضى في حالة صعبة.

156. فتح الحوار مع إسبانيا حول قضية سبتة ومليلية المحتلتين وطرح مبادرة على مستوى الأمم المتحدة لجنة تصفيية الاستعمار



5 صيانة السيادة وتعزيز الإشعاع المغربي ورفع الفعالية الخارجية

2- إدماج المغاربة المقيمين في الخارج في الإستراتيجية الدبلوماسية والسياسات الوطنية

157. إشراك المغاربة المقيمين بالخارج في الانتخابات التشريعية.

158. إعادة النظر في صلاحيات وتركيبة مؤسسة الحسن الثاني للمغاربة المقيمين بالخارج أو إلغاؤها.

159. إنشاء "المؤسسة التربوية والتعليمية المغربية" في أهم العواصم الأوروبية والعالمية حيث توجد جالية مغربية معترفة. وتشتغل هذه المؤسسات وفقاً لبرامج تضعها وزارة التربية الوطنية بتنسيق مع المجلس الأعلى للمغاربة المقيمين بالخارج.

160. الاهتمام بقضايا التمييز والعنصرية التي يكون ضحيتها مغاربة العالم.

161. خلق عوامل تحفيزية للمغاربة المقيمين بالخارج الراغبين في الاستثمار ببلدهم.



5 صيانة السيادة وتعزيز الإشعاع المغربي ورفع الفعالية الخارجية

3- المحافظة على العلاقات المتميزة مع الفضاءين الأوروبي والأمريكي واعتماد سياسة لتصحيح اختلالات الشراكات القائمة وضمان المصالح المتبادلة والعادلة

162. دعم الشراكة المتميزة مع الشركاء التقليديين للمغرب وتطويرها.
163. العمل على تقوية جسور الحوار والافتتاح والتعاون مع مختلف دول الاتحاد الأوروبي.
164. دعم مسلسل الحوار 5+5 وتعزيزه كفضاء حواري مندمج يراعي خصوصيات المنطقة مع تجاوز المقاربة الأمنية.
165. تعزيز التوازن في العلاقات المغربية الأمريكية وتطوير وترشيد سياسة الدبلوماسية العامة تجاه مؤسسات القرار بالولايات المتحدة، ومراعاة المصالح الوطنية في تدبير العلاقات المغربية- الأمريكية.
166. تقوية العلاقات المغربية- الكندية وتطوير مستوياتها الاقتصادية والعلمية والثقافية والاجتماعية.
167. استعادة موقع دول أمريكا اللاتينية ودول الكاريبي ضمن أولويات السياسة الخارجية المغربية.
168. تطوير العلاقات مع الدول الآسيوية اقتصاديا وسياسيا وثقافياً مع إيلاء الأهمية للاقتصاديات الصاعدة.



5 صيانة السيادة وتعزيز الإشعاع المغربي ورفع الفعالية الخارجية

4- تعزيز العلاقات مع الفضاء العربي والإسلامي والإفريقي باعتباره العمق الاستراتيجي والتاريخي والجغرافي

169. تفعيل وتطوير معايدة اتحاد المغرب العربي ومؤسساته ورفع مستوى المبادرات التجارية بين الدول المغاربية ووضع التحفizات الازمة.

170. توضيح رؤية علاقه المغرب بمجلس التعاون الخليجي و تفعيل هيئات الجامعة العربية ومؤسساتها وتفعيل مؤسسات منظمة المؤتمر الإسلامي.

171. نهج سياسة مغربية- إفريقية مستقرة ودائمة وتوسيع خريطة الحضور المغربي المتميز والانفتاح على الدول الإفريقية الأنجلوسكسونية ودول شرق إفريقيا والقرن الإفريقي.

172. تطوير أدوار وكالة التعاون الدولي التابعة لوزارة الخارجية والتعاون ورفع اعتماداتها المالية وفقاً مهام جديدة.



5 صيانة السيادة وتعزيز الإشعاع المغربي ورفع الفعالية الخارجية

5- تجديد الدبلوماسية الوطنية، من خلال إعادة النظر في سياسة التعيينات وبناء نظام الحكامة الجيدة، واعتماد المقاربة الديموقراطية والمشاركة والمهنية.

173. تأهيل الجهاز الدبلوماسي المغربي والقيام بإصلاحات هيكلية من أجل تفعيل وتحسين أداء وزارة الخارجية وتفعيل التمثيليات الدبلوماسية وتنمية الموارد البشرية والمالية، إحداث مؤسسة للبحث والدراسة والتكون الدبلوماسي

174. إعادة انتشار البعثات الدبلوماسية والمراکز القتصلية حسب الضرورة واعتباراً لاختيارات المغرب السياسية والاقتصادية والثقافية مع السعي إلى التوفيق بين الأهداف المسطرة والإمكانات المتاحة.

175. تنشيط العمل القنصلي في المجالات التجارية والاقتصادية.

176. إدماج مغاربة العالم ذوي المؤهلات المعنية في القنصليات للاستفادة من تخصصاتهم وخبراتهم بالمجتمعات المستقبلة.

177. الارتقاء بالخدمات القتصلية إلى مستوى لا يقل عن الخدمات التي تقدمها دول الاستقبال.

178. العمل على تقوية وتطوير دور الحكومة في مجال السياسة الخارجية والدبلوماسية الاقتصادية، مع تطوير وتفعيل صلاحيات وزارة الخارجية و التعاون.

179. إشراك الهيئات المنتخبة في السياسة الخارجية وإعطاؤها حق النظر فيها والمساهمة في توجيهها.



خاتمة

إن حزب العدالة والتنمية وهو يقدم العناصر الأساسية ل برنامجه يعتبر
الانتخابات القادمة ذات طبيعة استثنائية، تفرض تضافر جهود كافة المخلصين
والغيورين لبناء مغرب جديد ... المغرب الكرامة والحرية والتنمية والعدالة
الاجتماعية.

وإذ نذكر بضموننا لعرض مقاربة جديدة محورها الإنسان تبدع انطلاقاً من
مرجعيتنا و هويتنا وتتقدم لكسب استحقاقات التنمية والريادة، فإننا نؤكّد أن
المد الديمقراطي الجديد وضع قواعد للنهضة قوامها الديموقراطية الحقة،
ومسؤولية المرحلة تفرض الانخراط المسؤول في هذا المد بما يحقق الإصلاح
المنشود.

(وَمَا أُرِيدُ أَنْ أُخَالِفُكُمْ إِلَى مَا أَنْهَاكُمْ عَنْهُ إِنْ أُرِيدُ إِلَّا إِصْلَاحَ مَا
اسْتَطَعْتُ وَمَا تَوْفِيقِي إِلَّا بِاللَّهِ عَلَيْهِ تَوَكَّلْتُ وَإِلَيْهِ أُنِيبُ) (هود، الآية)

